

PROVISIONAL

S/PV.3022*
18 December 1991

ARABIC

UN LIBRARY
مجلس الأمن
DEC 20 1991
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والعشرين بعد الالف الثالثة*

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٦/٣٠

(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الرئيس : السيد فورنتسوف

الاعضاء :

السيد أيلالا لاسو	اكوادور
السيد نوتردام	بلجيكا
السيد مونتيانو	رومانيا
السيد لوكابو خابوجي انزاجي	زائير
السيد مومبونغوي	زمبابوي
السيد جن يونفجيان	الصين
السيد مريميه	فرنسا
السيد ألكون دي كيسادا	كوبا
السيد انوه	كوت ديفوار
السيد ديفيد هناي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد هوهنغلندر	وايرلندا الشمالية
السيد مينون	النمسا
السيد واطسن	الهند
السيد الالقي	الولايات المتحدة الامريكية
	اليمن

* أعيد إصداره لأسباب فنية .

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/23263 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أبلغ مجلس الأمن بأنني

تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص وكندا واليونان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد أكسين (تركيا) والسيد مافروماتيس (قبرص)

والسيد إكسارشوس (اليونان) مقاعد على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد كيرش (كندا)

المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أذكر بأن أعضاء المجلس اتفقوا أثناء المشاورات على توجيه دعوة للسيد عثمان إرتوغ وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وما لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر أن المجلس يقرر توجيه الدعوة للسيد إرتوغ وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .
لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

في اللحظة المناسبة ، سأدعو السيد إرتوغ إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .
يجتمع مجلس الأمن بناء على التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة . وأمام أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عمليات الأمم المتحدة في قبرص في الوثيقة S/23263 و Add.1 . وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/23281 ، وتتضمن نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس .
أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت .
لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الأيدي .
المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، زيمبابوي ، الصين ، فرنسا ، كوبا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا ، الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الهند ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٧٢٣ (١٩٩١) .
أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يريدون الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تولى

مجلس الأمن في قراره ٦٩٨ (١٩٩١) الصادر في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، على ضوء التقرير الذي طلب من الأمين العام وبحلول موعد التمديد التالي لولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أو قبل ذلك ، تقرير التدابير التي يجب اتخاذها لإرساء أساس مالي سليم وآمن للقوة . وبموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩١) الذي اتخذ منذ دقائق ، مدد المجلس ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ولكنه لم يرسها على هذا الأساس . وبذلك يكون المجلس قد انتهك الالتزام الذي تعهد به في القرار ٦٩٨ (١٩٩١) ، أو قرر ألا يكون حاسماً ، وبعدم اتخاذها لأي إجراء يكون قد اتخذ قراراً سلبياً .

ولا حاجة بي على الإطلاق أن أكرر هنا مرة أخرى كل الحجج المؤيدة لإرساء قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أساس مالي سليم وآمن ، كما اقترح الأمين العام مرات متعددة كان آخرها في تقريره S/23144 المؤرخ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وترد هذه الحجج في ذلك التقرير وفي وثائق مختلفة تقدمت بها الدول المساهمة بالقوات . وليس من قبيل المصادفة أن كل عمليات صيانة السلم الأخرى تمويلها أنصبة مقرررة وفقاً للفقرة ٣ من المادة السابعة عشرة لميثاق الأمم المتحدة . وقد كانت توصية الأمين العام السليمة وهذه الحجج من الأسباب التي جعلت الانتقال إلى الانصبة المقررة يحظى بتأييد أغلبية ساحقة من أعضاء المجلس ، ونحن ممتنون لذلك . والحجج المضادة التي دفع بها بعض الأعضاء . وكلهم من الأعضاء الدائمين ، لم تكن مقنعة وهذا أقل ما يمكن قوله بشأنها .

ولم تحظ أية عملية أخرى من عمليات صيانة السلم بهذه الدراسة والاستعراض الكاملين اللذين حظيت بهما قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وتكلفتها ، بالمقارنة بحجمها ، هي أقل تكلفة يتحملها المجتمع الدولي بالنسبة لكل عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . وبالتالي ، فهي أكثر العمليات تكلفة بالنسبة للدول المساهمة بالقوات . وعلى أي حال ، فإننا نتحمل في المتوسط ثلثي تكلفة مساهمتنا بأنفسنا . ومع ذلك لو كان المجلس قد سمح له بأن يقرر الانتقال إلى الانصبة المقررة ،

لكان من المستطاع تحقيق وفورات إضافية للأمم المتحدة تبلغ ٣٠ في المائة بفضل التفهم الذي تتحلى به الدول المساهمة بالقوات . والمصوبات الداخلية المؤقتة ، سواء كانت مالية أو غير مالية ، يجب ألا يسمح لها بالتدخل في ممارسة هذا المجلس لمسؤولياته ، لأنه إن لم يظطلع بها فستتعرض مصداقية هذا الجهاز الهام للخطر .

إن كل ما تعنيه صيانة الأمم المتحدة للسلم هو التضامن . تضامن المجتمع الدولي مع من يحتاجون إلى دعم . ويمكن لهذا التضامن أن يتخذ أشكالاً متعددة ، ولكن لكي يكون مجدياً وهادفاً فإنه لا يمكن أن يقتصر على إنشاء عملية لصيانة السلم والتصويت على تمديد ولايتها فحسب . يجب على التضامن أن يتخذ شكل المساهمات المالية ، كما يمكن أن يتخذ شكل الإسهام بالأفراد .

والنمسا ، من جانبها ، تقوم بالتضامن مع قبرص بتوفير فرقة من أكبر الفرق منذ ٢٧ عاماً حتى الآن . ويمكنني أن أقول بكل إخلاص إننا قمنا بهذا التضامن دون أن يكون لدينا أي دافع خفي آخر . فليست لدينا مصالح في قبرص ، سواء كانت تاريخية أو اقتصادية أو جيوبوليتيكية أو غيرها .

وعلى النمسا ، وكذلك الدول الأخرى المساهمة بالقوات ، على ما أعتقد ، أن تفكر الآن في دورها في المستقبل في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في ظل فشل بعض أعضاء المجلس في التصرف بطريقة إيجابية . وستدرس النمسا الآن بجدية البدائل المتاحة لها وتعيد النظر في استمرار اشتراكها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعدو ممثل كندا إلى شغل مقعد

على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتقدم

لكم ، السيد الرئيس ، بتهانئنا على توليكم الرئاسة لشهر كانون الأول/ديسمبر . وأود الإعراب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن لإتاحة الفرصة لي للاشتراك في جلسة

بعد ظهر اليوم ولأقول بضع كلمات حول قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

ومع ذلك ، فسيعلم أعضاء المجلس أن وفد بلدي لم يكن يعتزم ، أساساً ، أن

يتكلم في هذه الجلسة بل في جلسة أخرى للمجلس تتناول الجوانب المالية للقوة .

وسيدرك أعضاء المجلس أيضا أن الصعوبات المالية الخطيرة التي تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد بلغت حد الأزمة . وقد سلم مجلس الأمن بالفعل بهذه الحقيقة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ (S/21361) حينما بلغ العجز المتراكم في حساب قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ١٧٩,٣ مليون دولار . واليوم ، يبلغ مقدار هذا العجز ١٨٦,١ مليون دولار وهو مستمر في التزايد يوما بعد يوم .

لقد انقضى عام واحد تقريبا منذ أن تكلمت في هذا المجلس عن هذه المشكلة في وقت كانت فيه البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تعمل من أجل إرساء أساس مالي سليم ومأمون للقوة . وبعد أسبوع ، خاطب السفير فورثيه المجلس عقب اتخاذ القرار ٦٨٢ (١٩٩٠) وأوضح الجهود العديدة المبذولة بهدف اقناع بعض الأعضاء الدائمين بالحاجة إلى تمويل القوة من الاشتراكات المقررة .

ولن أكرر اليوم ذلك السرد . لكنني سأذكر أعضاء المجلس - وبصفة خاصة أعضاء الدائمين ، البلدان التي تتحمل مسؤولية خاصة عن صيانة السلم والأمن الدوليين - بالجهود المتواصلة التي بذلتها البلدان المساهمة بقوات في القوة خلال العام الماضي من أجل تسوية هذه المسألة على نحو حاسم .

وأفضت هذه الجهود في واقع الأمر إلى تقديم اقتراحات تقضي بأن يقيم المجلس نظاما لتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من الاشتراكات المقررة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . ويذكر أعضاء المجلس القرار ٦٩٨ (١٩٩١) المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وقد نمت الفقرة ٣ من منطوق ذلك القرار على أن مجلس الأمن

"يتعهد بأن يبت ، في ضوء هذا التقرير ، وفي وقت التمديد التالي لولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أو قبل ذلك التاريخ ، في التدابير التي يتعين اتخاذها لوضع القوة على أساس مالي سليم وراسخ ."

لقد أوضح تقرير الأمين العام الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، الوثيقة S/23144 ، أنه لا يوجد بديل قابل للتطبيق عن الانصبة المقررة لحسم الأزمة المالية التي تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ومن ثم ، فمن الجلي أنه كان يتعين النظر في أي اقتراح لاستحداث نظام للانصبة المقررة في اجتماع منفصل للمجلس فوراً قبل الاجتماع المنعقد الآن .

وللاسف أن أغلبية الاعضاء الدائمين في المجلس عارضوا مرة ثانية استخدام الانصبة المقررة لتمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وذكروا أنهم لن يؤيدوا استحداث هذا النظام في الوقت الراهن . وبالتالي يمكن استخلاص أن مجلس الأمن لم يف بتعهد الوارد في القرار ٦٩٨ (١٩٩١) .

وتشعر كندا بامتنان عميق للعديد من الوفود داخل مجلس الأمن على جهودها الرامية الى حسم هذه المشكلة ، ونفهم تماما الاسباب التي حملتها على عدم طرح الاقتراح للتصويت بعد ظهر اليوم بسبب عدم تأييد معظم الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

ونحن ممتنون أيضا للبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ولحكومت قبرص على جهودها ودعمها على مر السنوات الـ ٢٧ الماضية . إلا أننا يجب أن نستخلص على مضى أن بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن لن يسمحوا للمجلس - على الأقل في المستقبل القريب - بحسم الصعوبات المالية التي تواجه قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

وهذا القرار المؤسف للغاية لا يأتي بمعزل عن المسألة الأعم المتعلقة بالدور المستمر الذي تلعبه عملية الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وطبيعتها . وتشعر كندا بقلق بالغ إزاء عدم التوصل الى تسوية تفاوضية لمشكلة قبرص بعد أعوام طويلة . ونحن ندرك أن الجهود الرامية الى تحقيق التسوية مستمرة ونؤيدها بالكامل .

إننا نؤيد تلك الجهود لأننا نعلم أن صيانة السلم ليست غاية في حد ذاتها . فصيانه السلم لا تحل المشكلة . بل إن الهدف من العملية هو تهيئة ظروف تفضي الى التفاوض بشأن التوصل الى تسوية عادلة ومنصفة . ومما يؤسف له أن الأمم المتحدة ،

بعد مرور ٢٧ عاما وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها ، لم تستطع أن تقوم بالوساطة من أجل التوصل الى تسوية كهذه في قبرص .

واذا ظلت هذه التسوية مستعصية على الامم المتحدة فسيكون من المهم أن يقوم مجلس الامن باستعراض دقيق لمستقبل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على المدى الطويل . وهذا الاستعراض لا ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية خفض نفقات الموارد الشحيحة لعملية معقدة بل أيضا دور القوة نفسها .

وان الضغوط المالية على الامم المتحدة والدول الاعضاء فيها ، وكذلك الطلب المتزايد على قوات صيانة السلم في أماكن أخرى من العالم ، تزيد من أهمية هذا الاستعراض . ويكتسي ذلك بأهمية خاصة إذ ينظر المجلس في استحداث عمليات صيانة السلم على مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ هذه المنظمة . وان كندا على استعداد لأن تشارك في هذا الاستعراض .

لقد تحملت البلدان المساهمة بقوات في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص العبء المالي لهذه القوة لما يربو على ٢٧ عاما وأبقت استعدادها لخفض متطلباتها في المستقبل الى الحد الأدنى بغرض خفض التكاليف التي تتحملها الامم المتحدة والدول الاعضاء فيها بموجب نظام الانصبة المقررة . انه بكل بساطة ليس من العدل أن نطالب البلدان المساهمة بقوات في القوة بأن تتحمل هذا العبء غير المتكافئ الى أجل غير مسمى .

إن كندا لا تزال ملتزمة بالسعي الى تسوية سلمية في قبرص ، وفي الوقت الراهن - وأكرر في الوقت الراهن - ما زلنا ملتزمين بالابقاء على مشاركتنا في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وقد أبلغت الأمين العام عصر اليوم ، بواسطة وكيل الأمين العام ماراك غولدينغ ، بأن كندا ستبقي على مساهمتها الحالية بقوات في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لستة أشهر اذا ما قرر المجلس ، كما فعل اليوم ، تمديد ولايتها في جلسة اليوم .

إلا أن أعضاء المجلس يقدرّون أن مساهمة كندا الحالية في قوة الامم المتحدة في قبرص ليست مضمونة الى ما لا نهاية . ولذلك ، فاننا ، ولكل الاسباب التي ذكرتها

عصر اليوم ، سنعيد النظر في استمرار مساهمتنا في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

في الختام ، ونظرا للتكلفة الباهظة لعمليات صيانة السلم التي قد تقام في مناطق مثل كمبوديا ويوغوسلافيا ، أود أن أسجل رسميا موقف حكومتي المتمثل في الابقاء على المبدأ الاساسي القاضي بتمويل عمليات صيانة السلم من الانصبة المقررة . وبالإضافة الى ذلك ينبغي أن يطبق نظام التمويل هذا على قوة الامم المتحدة في قبرص في أقرب وقت ممكن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل قبرص وأعطيه الكلمة الآن .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسحوا لي في البداية ، أن أهنيكم بحرارة على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الاول/ديسمبر . ويسعدني بصفة خاصة أن أراكم ، الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي ، البلد الذي تمتعت معه قبرص دائما بعلاقات ودية للغاية ، توجهون أعمال مجلس الامن ، ولا سيما في هذا المنعطف في التطورات الدولية .

وفي نفس الوقت ، أرجو أن تتفضلوا ، سيدي الرئيس ، بأن تنقلوا إلى سلفكم الممثل الدائم لرومانيا ، التهاني التي يستحقها بجدارة . فمن المناسب أن أسجل وأن أشيد بالطريقة الماهرة والبارزة التي وجه بها الاعمال الهامة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر . والمؤشر على هذا كان الاسلوب المنظم الذي اتسمت به عملية اختيار أمين عام الامم المتحدة الجديد ، التي توجت بتوصية المجلس إلى الجمعية العامة بتعيين السيد بطرس بطرس غالي .

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن الشكر والتقدير الخالصين لجميع أعضاء المجلس على اعتمادهم بالإجماع القرار ٧٣٣ (١٩٩١) . ونتوجه أيضا بأخلص شكرنا وامتناننا إلى البلدان المساهمة بقوات في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فهي ، رغم الازمة المالية العميقة التي تواجه القوة ، واصلت بثبات أثناء الولاية الأخيرة ، الاحتفاظ بقواتها في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وخدماتها على أعلى مستوى مهني ، يُعتبر الآن من سمات تلك القوة . ولا يسعنا إلا أن نشكرها على دعمها المستمر وأن نعرب عن الامل في أن يتم التسليم بالحاجة الملحة للإبقاء على تلك القوة عند المستويات المطلوبة لاداء مهامها بنجاح ما دام الامر يقتضي ذلك .

إن تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى ، علاوة على بعثة الامين العام للمساعي الحميدة ، يعتبر مؤشرا على الاهتمام المستمر والالتزام الوطيد من جانب مجلس الامن بصفة خاصة ، والامم المتحدة بصفة عامة ، بإيجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص . ومن المناسب والملائم في هذه المرحلة أن نعرب عن شكرنا القلبي وتقديرنا العميق لقائد قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في

قبرص ، الجنرال كليف ملنر ، ولجميع ضباطه ورجاله وللممثل الخاص للأمين العام في قبرص ، السفير أوسكار كاميليون ، ووكيل الأمين العام ، السيد مارك غواندينغ ووكيل الممثل الخاص ، السيد غوستاف فيسل . لقد عملوا ، جميعا بدأب في تنفيذ مهامهم ، في إطار مسؤولياتهم المحددة .

إن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمسألة قبرص ، سواء كانت في شكل القرار الذي اعتمدتوا ، الذي يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، أو القرار ٧١٦ (١٩٩١) ، الذي يؤكد من جديد جميع قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن قبرص ، تكتسي المزيد من الأهمية في ضوء استكمال فترة ولاية الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار . وإن الأهمية الإضافية لآخر قرار مضموني ، القرار ٧١٦ (١٩٩١) ، أنه يسمح للأمين العام الجديد بأن يطلع بواجباته وأن ينظر في مشكلة قبرص ولديه الهياكل اللازمة وعقيدة الأمم المتحدة والنهج المتمثل بمشكلة قبرص ، وهي راسخة في محلها وتتمتع بدعم المجتمع الدولي .

واعتقد أن من الملائم أن نؤكد من جديد أن القرار الخاص بمشكلة قبرص يركز على التمسك بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والاحترام الكامل لمبادئ الميثاق ومقاصده وكذلك لأعراف القانون الدولي .

لا تزال حكومة جمهورية قبرص ملتزمة بإيجاد حل لمشكلة قبرص يقوم على أساس هذه العناصر . وسواصل ذلك ، رغم العقبات التي وضعتها تركيا حتى الآن ، في طريق جهود الأمين العام ، وبالتبعية ، في طريق إرادة المجتمع الدولي لحل المشكلة القبرصية .

وفيما يتعلق بأهم مسألة لتمويل تلك القوة ، أود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية التي نوليها لوجود القوة المستمر بهذا العدد مما يسمح لها بأن تطلع بمهامها بفعالية وكفاءة ، تلك المهام الضرورية في هذه المرحلة على وجه الخصوص .

إنه لمن المفارقات ، إذا لم يكن من الأمور التي على عليها الزمن ، أن تعتبر تلك القوة الاستثناء الوحيد للقاعدة العامة المتعلقة بتمويل عمليات الأمم المتحدة من خلال الانصبة المقررة . وبينما نعرب عن امتناننا للبلدان التي تقدم القوات ، نشاهد

بقوة إلا تتخذ أي إجراء قد يعرض للخطر أكثر عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم نجاحا ، وفي نفس الوقت ، نناشد جميع أعضاء مجلس الأمن أن يتناولوا هذه المشكلة على نحو عاجل بما يتمشى مع أهميتها والخطوط التقليدية الخاصة بجميع العمليات المماثلة .

لقد استمعنا بعناية بالغة إلى بياني الممثل الدائم للنمسا وممثل كندا ، وأخذنا علما بكل ما قيل . ونأسف كثيرا لأنه لم يتيسر حتى الآن وضع تمويل القوة على أساس متين ومضمون . وكما يعلم الجميع ، لقد بذلنا قمارى جهدنا للمساعدة في التوصل إلى حل ملائم .

كما فعلت دوما ، سأحاول أن أقدم بإيجاز سردا للأحداث التي وقعت منذ آخر تجديد لولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وبعثة الأمين العام للمساعدة الحميدة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩١ .

لقد تبعت ذلك التجديد أنشطة حماسية تركزت على أنقرة ونيقوسيا ، وتكشفت الجهود ، ولا سيما في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩١ .

وزار الرئيس بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أшина وأنقرة في منتصف تموز/يوليه ، وأعلن في الولايات المتحدة في آب/أغسطس أنه من المخطط عقد اجتماع دولي برئاسة الأمين العام في أيلول/سبتمبر .

واستمرت دبلوماسية المكوك التي يقوم بها السيد كاميليون والسيد فيسل . وفي منتصف آب/أغسطس ، وضعت أفكار ملموسة ، وكانت أنقرة أكثر من مؤيدة للاجتماع الدولي . وساد تفاؤل كبير حتى أوائل شهر أيلول/سبتمبر ، ولم يكن هذا لأن الناس نسوا أنه في كل مرة ، لمدة ثلاث سنوات تقريبا ، عندما تكون المفاوضات على وشك الوصول إلى لحظة الحقيقة التي إذا توفرت فيها الإرادة السياسية اللازمة قد تؤدي إلى طفرة ، كانت تركيا والسيد دنكتاش يتقدمان بمطالب مستحيلة ؛ كما لم يكن هذا لأن هناك من نسي أن السيد دنكتاش لم يسمح في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، للمحادثات بأن تبدأ في

نيويورك ، ولكن لأن الجميع اعتقدوا أن تركيا لا يمكن بالتأكيد أن تتجاهل في هذه المرة التزاماتها لشخص ليس سوى رئيس الولايات المتحدة بعينه . مع ذلك فعلت ذلك ، بطريقتها الممهودة دون حياة .

وكان من الحتمي أن يوجه تحذير في شكل قرار لمجلس الأمن كان ضروريا أيضا حتى توضع النقاط على الحروف وحتى يوضع حد نهائي لإساءة تفسير القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ولسلوك غير مقبول تماما في العلاقات الدولية .

وهكذا ، عندما اعتمد مجلس الأمن بالإجماع ، منذ شهرين فقط ، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، القرار ٧١٦ (١٩٩١) ، أدرك الجميع أن مبررات اتخاذه هي نفس مبررات اتخاذ القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، في آذار/مارس ١٩٩٠ . وفي ذلك الوقت لم تبدأ المفاوضات المزمع إجراؤها تحت رعاية الأمين العام ، كما ذكرت . وقد انهارت حينما حاول الجانب التركي أن يقدم مفاهيم وشروط مسبقة تتناقض مع ولاية المجلس .

وفي هذه المرة أدى إصرار مماثل على شروط مسبقة وغير مقبولة بدرجة أكبر من جانب القبارصة الاتراك ، وتراجع غير متوقع من جانب تركيا عن جميع مؤشرات المرونة وحسن النية التي أبدتها لممثلي الأمين العام وللبلدان المعنية خلال سلسلة المشاورات المكثفة في شهور الصيف ، إلى اضطراب مجلس الأمن إلى اتخاذ القرار ٧١٦ (١٩٩١) .

بعد دراسة تقرير الأمين العام (S/23121) ، الصادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، الذي شرح ، في جملة أمور ، أنه حدث مرة أخرى الوصول إلى طريق مسدود نظرا لأن زعيم القبارصة الاتراك قد أكد أن جانبه سيعلم حق الانفصال وأن السيد دنكتاش "قد سعى إلى إجراء تغييرات مكثفة في نهج الأفكار التي نوقشت" (S/23121) ،

الفقرة (١٧)

ارتأى مجلس الأمن أن من الضروري اعتماد قرار لممارسة الضغوط اللازمة لإزالة العقبات الكاداء التي تعرقل عملية التفاوض .

فالقرار ٧١٦ (١٩٩١) ، كما نعلم ، قد صادق على تقرير الامين العام ، وهو التقرير نفسه الذي انتقده الجانب التركي بشدة ، ووصفه بأنه غير مُرضٍ . علاوة على ذلك ، فإنه أكد من جديد على جميع قرارات مجلس الامن السابقة الخاصة بقبرص ومرد بجلاء لا لبس فيه جميع المبادئ المتفق عليها والواردة في هذه القرارات وفي الاتفاقين رفيعي المستوى اللذين أبرما في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ . ومن خلال التأكيد مجددا على موقف مجلس الامن من المسألة القبرصية ، فإنه حدّد أيضاً بدقة ووضوح تام المعايير التي ينبغي أن تسعى من خلالها لايجاد حل عادل .

اسمحو لي بأن أذكر بأنه ، وكما ورد في الفقرة ٣ من القرار ٧١٦ (١٩٩١)

والقائل :

"بأن المبادئ الاساسية لتحقيق تسوية في قبرص هي سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ؛ واستبعاد الاتحاد كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر وأي شكل من التجزئة أو الانفصال" .

ليس هناك من شك لدى أي كان أن هذه الفقرة تشكل بصورة قاطعة رفضا نهائيا وحاسما لمطالب الجانب التركي بسيادة منفصلة وحق تقرير المصير ، وحتى لو افترضنا أنه لا يزال هناك عنصر شك مهما كان ضئيلا فيما يتعلق بمعنى الفقرة ٣ ، فهناك أيضا الفقرة الخامسة حيث :

"يطلب إلى الاطراف التقيد تماما بهذه المبادئ والتفاوض في إطارها

دون الزج بمفاهيم تختلف معها ."

هذا التوضيح وإعادة التأكيد لا يترك ان أي مجال البتة لأي التباس .

لقد اعتبرت حكومة جمهورية قبرص القرار ٧١٦ (١٩٩١) قرارا ايجابيا وقبلت به تعبيرا عن الارادة الجماعية للمجتمع الدولي في إزالة العقبات وذلك كي يكون بالإمكان إيجاد حل للمشكلة القبرصية على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الملة والاتفاقيين رفيعي المستوى ومبادئ القانون الدولي . وعلاوة على ذلك ، فإن سجل حكومتي يشهد بأنها تعلن عن استعدادها لبذل قصارى جهدها لبلوغ الاهداف التي وردت في القرار ٧١٦ (١٩٩١) .

ومما يتناقض على نحو صارخ أنه في يوم ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ، أي بعد يوم من اتخاذ هذا القرار بالإجماع ، قام السيد دنكتاش برفضه غاضباً ، ووصفه بأنه "غير مقبول إطلاقاً" . وفي اليوم نفسه ، قرّر نظامه أن يفلق ما يسمى بالحدود مشيراً إلى خط أتيل الذي يفصل قبرص بقوة السلاح ، وإلى موظفي الأمم المتحدة والدبلوماسيين الأجانب لمدة ٤٨ ساعة كاحتجاج على قرار مجلس الأمن .

وجاء رد فعل تركيا متأخراً فضلاً عن أنه كان مخيباً للآمال ، وكان هذا الرد عبارة عن رسالة طويلة وقمها وزير خارجية تركيا آنذاك ، السيد صفا غيراي ، وعممت يومها وشيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (S/23156) وذلك بناء على طلب الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة .

وكان الغرض الرئيسي من هذه الرسالة التأكيد مجدداً على موقف الحكومة التركية بشأن قبرص ومفادها "أن توضح في ضوء هذا فهمها للعناصر المختلفة الواردة في القرار ٧١٦ (١٩٩١) . ونصّت على أن لدى تركيا "بعض التحفظات والاعتراضات" وذهبت إلى تقديم عدد من التفسيرات التي لا يمكن الدفاع عنها بقرار مجلس الأمن . وبالرغم من أن مجلس الأمن لم يصادق فقط على تقريره وملاحظاته ولكن "أثنى أيضاً" على الأمين العام لما بذله من جهود أثناء الأشهر القليلة الماضية" كما جاء في الفقرة ١ من القرار ٧١٦ (١٩٩١) ، فإن وزير الخارجية التركية ارتأى أن من الملائم التأكيد مجدداً على اعتراض حكومته على بعض النواحي الخاصة بهذا التقرير .

إن أقل ما يمكن أن تفعله تركيا ، أو حتى أية دولة عضو في الأمم المتحدة ، هو أن تتذكر - وخاصة بعد أزمة الخليج والتحذير الصارم - بأن قرارات مجلس الأمن ، نظراً لطبيعتها ، لا يمكن أن تخضع لتفسير انتقائي أو تعسفي ، ولا يمكن لقبول تلك القرارات أن يكون مشروطاً بأي نوع من الشروط المسبقة .

وبالرغم من ذلك ، يبدو أن هذه الرسالة قد أضعفت طريقها إلى الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء السيد سليمان ديميريل ، الذي أشار إلى سيادة كل طائفة من الطائفتين القبرصيتين وذلك في خطابه الذي ألقاه في الجمعية العليا لتركيا في

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، وذلك ما يتناقض مع قرار مجلس الامن ٧١٦ (١٩٩١) . أما السيد دنكتاش ، فإن تعنته والتزامه الدائم بالمفاهيم البالية والمواقف المتشددة فقد تم التأكيد عليها مجددا في مقابلة صحفية طويلة أجرتها معه مؤخرا صحيفة يونانية قبرصية ، وفحوى تلك المقابلة تتجلى في الملاحظة المتفطرة التي قال فيها : "إننا لا نلتزم بأي "نعم" قلناها في الماضي" . إن مثل هذه البيانات والتصريحات تنتهك انتهاكا مباشرا نداءات مجلس الامن للاطراف المعنية بالكف عن أي عمل من شأنه أن يفاقم المرحلة الحالية الدقيقة التي تمر بها المسألة القبرصية .

وهنا ، أود التأكيد على أن قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقبرص موجهة إلى جميع الاطراف المعنية في قبرص ، وليست موجهة فقط للطائفتين . ولقد تم التأكيد على مشاركة الدول الاطراف في القرار ٧١٦ (١٩٩١) ولا سيما في الفقرتين ٥ و ٧ من منطوق القرار . إنه لمن الاهمية القصوى لجميع الدول المعنية بهذه المسألة أن تبذل جهودا مخلصة وعملية في سبيل تحقيق تقدم سريع في العملية التفاوضية وذلك من خلال الامتثال الكامل للمعايير الخاصة بايجاد حل والمبادئ التي جرى التأكيد عليها مرارا وتكرارا في قرارات الامم المتحدة وفي الاتفاقيين رفيعي المستوى .

وعلى أية حال ، يعود الآن إلى مجلس الامن ليس فقط أن يتابع عن كثب التدابير وردود الفعل على القرار ٧١٦ (١٩٩١) ولكن أن يضمن أيضا تنفيذ هذا القرار دونما إبطاء . لقد استمعنا جميعا إلى عرض للمشكلات والبيان الذي أدلى به لتوه ممثل كندا . ويعلم مجلس الامن وكل عضو من أعضائه تمام العلم من يجب أن ننحى باللوم عليه ومن يحول دون التسوية . فالقرار ٧١٦ (١٩٩١) والتقارير الذي استند إليه هما في غاية الوضوح . ويعود الآن لمجلس الامن اتخاذ تدابير ملائمة لإعادة الأمور إلى نصابها استنادا إلى هذا القرار .

وأخيرا ، اختتم بياني بالتأكيد مجددا على مشاعر التقدير التي يكنها بلدي وأكثها شخصيا للسيد خافيير بيريز دي كوييار وهو يستعد للتخلي عن مهماته الحالية

بعد عشر سنوات كُلِّت بالنجاح . وهذا هو الاجتماع الأخير الذي يعقد بشأن قبرص خلال فترة توليه لمنصبه . لقد عرفت الأمين العام لمدة طويلة جداً وأتيحت لي كل الفرص لمراقبة طريقة عمله عن كثب ، ليس فقط فيما يتعلق بمشكلة قبرص - التي خدمها على نحو جيد بصفته ممثلاً خاصاً ، ووكيلاً للأمين العام وأميناً عاماً ، وبطريقة مُثلى ، وكان شارك على إيجاد حل لها في أكثر من مناسبة - ولكن أيضاً نهجه الذي سار عليه إزاء طائفة كبيرة من المسائل التي كان عليه أن يعالجها ، والتي تتراوح بين حقوق الإنسان وحل النزاعات .

ولدى اللقاء الأول معه ، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ فوراً معرفته العميقة بالموضوع ، وكياسته ، ورباطة جأشه حتى في مواجهة المحسن ، أو نهجه وأسلوبه ، وهما يتمثلان في قدرته على رسم المسار الصحيح خلال العمليات التطورية الأخيرة . إننا مدينون له جميعاً بالإمتنان ولا سيما قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل قبرص على الكلمات

الرفيعة التي وجهها إلي وإلى بلادي .

أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان .

السيد اكسارشوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بدايعة ،

دعني أهنئكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر . وإنني على يقين بأن مجلس الأمن في ظل توجيهكم الممتاز والمجرب سيقوم بعمله بفعالية ونجاح . وإنني أنتهز هذه الفرصة لاتقدم بالتهنئة من سلفكم ، السفير اوريل دارغوس مونتيانو ، على ما أظهره من مهارة وحكمة في أدائه لمهامه خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

إن الحكومة اليونانية تشاطر تماماً الأمين العام وجهة النظر التي عبر عنها

في تقاريره الأخيرة التي قدمها إلى مجلس الأمن - والواردة في الوثيقتين S/23144 الصادرة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، والوثيقة S/23263 الصادرة في ٣٠ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩١ - وتنص على أن وجود ودور قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا غنى عنهما . ولذلك فإنها وافقت على تمديد ولاية القوة لستة أشهر أخرى ، وذلك بعد الاحاطة علما بموافقة حكومة جمهورية قبرص ممارسة بذلك حقها السيادي والخالي بالنسبة لهذه المسألة . وما جعل ذلك كله أكثر إلحاحا أن التوقعات التي ظهرت منذ حزيران/يونيه الماضي بشأن تحقيق تقدم صوب حل تفاوضي لمشكلة قبرص قد تبين لسوء الحظ أنها لم تسفر عن شيء .

إن المشكلة المزمنة التي تزداد تعقيدا آلا وهي مشكلة تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تشير القلق البالغ لدى حكومة بلادي . إن الحالة المالية للقوة تعرض للخطر عملية ناجحة جدا لصيانة السلم . واليونان تؤيد تماما توصية الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي في تقريره المرفوع إلى المجلس والمتعلق بتمويل القوة ، أكد على أنه

"... في ضوء الطابع غير المرضي وغير العادل للترتيبات الحالية ، أود أن أكرّر توصيتي القائمة منذ زمن بعيد بضرورة أن يوافق المجلس على تمويل تكاليف القوة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ عن طريق جدول الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلم" . (S/23144 ، الفقرة ٢٥)

وحكومتي تناشد جميع أعضاء مجلس الأمن أن يضمنوا التمويل اللازم والمنصف للقوة ، كما فعلوا بالنسبة لجميع عمليات صيانة السلم التي أذنوا بها . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أعلن مرة أخرى عن تعهد حكومة بلادي بالإبقاء على مستوى اشتراكها الإجمالي عند المستوى الطوعي الحالي وهو ٨٠٠ ٠٠٠ دولار سنويا حتى وإن كان النظام الجديد سيؤدي إلى خفض أنصبتها المقررة إلى مستوى أدنى .

باسم حكومة بلادي أود أن أعبر عن تقديرنا المخلص لحكومات البلدان المشاركة بقوات لاستمرارها في الالتزام بقضية السلم في قبرص . إن مجرد وجود القوة يصبح معرضا للخطر دون دعمها القيم . إننا ممتنون لها حقا .

كما نتوجه بالشكر والتقدير العميق لقائد القوة ، اللواء كلايف ملنر ، وإلى جميع أفراد القوة العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته .

إن تقرير الأمين العام المرفوع إلى مجلس الأمن ، الوارد في الوثيقة S/23121 المؤرخ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، يلخص جهوده المبدئية الدؤوبة خلال الأشهر القليلة الماضية في إطار بعثته للمساعي الحميدة بغية حماية سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، ووضع ترتيب دستوري جديد ينظم العلاقات بين الطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية على أساس فيدرالي مع وجود طائفتين ووجود منطقتين .

والأمين العام يشير بوضوح في التقرير ذاته ، وخاصة في الفقرتين ١٧ و ١٩ ، إلى أن الطرف التركي يتحمل المسؤولية الكاملة عن التعتل الجديد .

ومجلس الأمن امتدح الأمين العام على جهوده وأقر تقريره وملاحظاته في القرار ٧١٦ (١٩٩١) المؤرخ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . وبالإضافة إلى ذلك فإن المجلس أكد مجدداً على قراراته السابقة بشأن مشكلة قبرص وموقفه الثابت بشأن المبادئ الأساسية للتسوية الدائمة وخاصة سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير المنحاز واستبعاد اتحادها كلياً أو جزئياً مع أي بلد آخر واستبعاد أي نوع من التقسيم أو الانفصال . كما أن القرار ٧١٦ (١٩٩١) في فقرته الخامسة يدعو الأطراف إلى التفاوض دون إقحام مفاهيم تتناقض والمبادئ الأساسية للتسوية .

وفي حين ترحب حكومة بلادي بالقرار ٧١٦ (١٩٩١) وتؤكد تأكيداً قاطعاً على استعدادها للتعاون مع الأمين العام ، فإن حكومة تركيا والسيد دنكتاش ، زعيم الطائفة القبرصية التركية ، المسؤولين عن هذا التعتيل ، انتقداً بصريح العبارة تقرير الأمين العام وبعثته للمساعي الحميدة وكذلك "واضعيه" .

ومن ثم فإن ردود الفعل السلبية للسيد دنكتاش كما أقرتها وعبرت عنها الحكومة التركية في رسالتها الواردة في الوثيقة S/23156 المؤرخة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في صورة "تحفظات واعتراضات لها ما يبررها" (S/23156 ، المرفق) فيما يتعلق بالقرار ٧١٦ (١٩٩١) ، تشير مرة أخرى إلى أنهما ما زالا يتجاهلان ويستهيان بشكل متعمد بالقرار المتخذ من مجلس الأمن بالاجماع .

إن مشكلة قبرص هي - وتبقى - مشكلة غزو واحتلال أجنبي لإقليم دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة من جانب دولة عضو أخرى . وهذا يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بشأن قبرص وميثاق باريس لأوروبا الجديدة الذي وقعت عليه تركيا .

ولن أضيع وقت المجلس في الخوض في التفاصيل المعروفة تماماً والموثقة فيما يتعلق بالحالة المساوية للاجئين البالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ المحرومين من ديار وممتلكات

أجدادهم ومن حرية التنقل وسياسة تركيا المتعمدة الرامية إلى تغيير الطابع السكاني لقبرص عن طريق جلب ٨٠ ٠٠٠ مستوطن تركي في الإقليم المحتل للجزيرة ، ومحنة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المفلقة وعدم امتداد الجانب التركي لتبين مصير ١ ٦١٩ شخصا مفقودا .

في غضون أسابيع قليلة ستنتهي مدة الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار . وباسم حكومة اليونان أود أن أعرب له عن عميق تقديرنا وامتناننا على جهوده القيمة المبدئية المتواصلة لتشجيع حل دائم وعادل للمشكلة القبرصية . وإن صلابته موقفه المعنوي وصبره ومشاهرته جديرة بإعجابنا . وإن الدبلوماسية الهادئة التي انتهجها في سعيه لتحقيق السلم في قبرص كانت محل تقدير المجتمع الدولي بكل تأكيد . اسبحوا لي أيضا أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لممثلته الخاص في قبرص ، السيد أومكار كاميليون وممثلته الخاص المناوب السيد غومتاف فيسيل ، على مساعدتهما الدؤوبة للأمين العام .

وعلى الرغم من أننا نعاني من خيبة الأمل إزاء الافتقار إلى التقدم الملحوظ حتى الآن في السعي لإيجاد صيغة تفاوضية ، فإننا نشعر بالتشجيع لكون المجتمع الدولي يتحلى باهتمام متزايد في مساعدة الأمين العام في جهوده لتوحيد آخر بلد أوروبي يعاني من التقسيم والاحتلال بسبب وجود ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ جندي تركي على أراضيه .

وفي هذا المنعطف لا يسعني إلا أن أعبر عن الأمل في أن يمهّد التقرير القادم للأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة ، هذه البعثة المستمرة وفقا للقرار ٧١٦ (١٩٩١) ، الطريق لإيجاد حل لمشكلة قبرص . ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تعاونت تركيا تعاوننا فعلا مخلصا وذلك بالامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة القرار ٧١٦ (١٩٩١) .

لا يراودني أحداً الشك في أن حكومة بلدي ، بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية قبرص ، ستدعم تماما الأمين العام الجديد ، السيد بطرس بطرس غالي ، في بعثة المساعي الحميدة التي أوكلها إليه مجلس الأمن لإيجاد حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اليونان على الكلمات

الرفيعة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو السيد عثمان ارتوغ ، الذي وجه المجلس الدعوة اليه وفقا للمادة ٣٩ من لائحة نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد ارتوغ (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أكون هنا

بينكم اليوم لكي أخطب مجلس الامن بشأن موضوع تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وأود أن أشكركم ، سيدي الرئيس ، وأن أشكر من خلالكم سائر أعضاء المجلس على الفرصة التي منحتوني إياها للكلام هنا . أود أيضا أن أتقدم بالتهناني اليكم ، سيدي ، على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الاول/ديسمبر . ولا يخالجنني شك في أن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية متضمن إدارتكم الناجحة لمداوات المجلس .

كما أتقدم بالتهناني الى سلفكم ، ممثل رومانيا الدائم ، على الطريقة القديرة الناجحة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

لا أعتزم أن آخذ وقتا طويلا من وقت المجلس الشمين في بيان مفصل . كل ما أريد هو أن أستفيد من هذه الفرصة - وهي الفرصة الوحيدة المتاحة للطرف الذي أمثله - لكي أذكر بالسبب في استمرار بقاء مشكلة قبرص دون حل منذ ٢٨ عاما . وقبل كل شيء فإن هذا هو السبب في استمرار وجود قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على الجزيرة خلال السنوات الـ ٢٧ الماضية ، وهذا هو السبب في تجشم مجلس الامن عناء الاجتماع كل ستة أشهر فيما يتصل بهذه المسألة وسط القلق المتزايد إزاء صعوبات تمويل القوة .

ويدرك المجلس جيدا كيف دمرت جمهورية قبرص ذات الطائفتين تدميرا متعمدا بعد طرد العنصر القبرصي التركي من كامل جهاز الدولة في عام ١٩٦٣ ، ومن دمرها وما الغرض من تدميرها . ومن ثم فإنني سأمتنع عن تكرار هذه الحقائق المعروفة والموثقة جيدا . ولكننا نعتقد أن الاعتراف بالنظام القبرصي اليوناني ، الذي جاء نتيجة لهذا الانقلاب على الجمهورية المؤلفة من طائفتين ، بوصفها "حكومة قبرص الشرعية" ، كان خطأ تاريخيا ترتبت عليه آثار بعيدة . ولو أمكن تجنبه لما كانت مسألة قبرص قائمة اليوم .

إن غاييتي من ذكر هذه الحقائق ليست توجيه اللوم أو محاولة إعادة كتابة التاريخ ، ولكن التذكير بجذور الإجحاف الخطير الذي ارتكب ، ولا يزال يرتكب ، ضد شعبي . وليس من الإنصاف ، ونحن نبحث عن علاج لهذا الإجحاف ، أن نطلب من القبارصة الاتراك أن يبنوا مستقبلهم على انقراض الماضي ، أو انقراض جمهورية قبرص ذات الطائفتين ، وإنما على شراكة سياسية سليمة جديدة ، لا تخضع لاهواء القبارصة اليونان .

وفي الوقت الذي يستمر فيه البحث عن حل تفاوضي للمسألة القبرصية ، من الأهمية الحاسمة بالنسبة لنا أن نعرف ما إذا كانت القيادة القبرصية اليونانية مستعدة للاعتراف بهذه الحقائق . وهي ليست بحاجة إلى الرجوع إلى الماضي لتعرف ما هي المشكلة بين شعبي الجزيرة منذ بداية الصراع . فقد ذكر السيد كلافكوس كليريس ، السياسي القبرصي اليوناني البارز والمفاوض القبرصي اليوناني السابق في المحادثات فيما بين الطائفتين في المجلد الثالث من مذكراته المعنونة "قبرص : شهادتي" ، ما يلي :

بقدر ما كان انشغال القبارصة اليونان منصبا على أن تكون قبرص دولة قبرصية يونانية ، تضم أقلية قبرصية تركية محمية ، كان الانشغال التركي منصبا على إفشال أية محاولة كهذه والإبقاء على مفهوم الشراكة بين الطائفتين الذي أوجدته ، في رأيهم ، اتفاقية زيورخ . ولذلك فإن الصراع كان مراعا

مبدئيا ومن أجل هذا المبدأ كان الجانبان على استعداد لمواصلة المفاوضة أو حتى ، إذا لزم الأمر ، الاقتتال بدلا من التوفيق .

"ولغاية اليوم لا يزال المبدأ ذاته موضع صراع ، على الرغم من قبول حل فيدرالي - ومع أن الاتحاد الفيدرالي ليس إلا شراكة دستورية للدولتين المكونتين المقاطعات أو الأقاليم التي يتألف منها الاتحاد الفيدرالي ."

وعلى الرغم من الاعتراف بهذه الحقيقة حتى من جانب بعض القبارصة اليونان البارزين ، تصر القيادة القبرصية اليونانية على تشويه المسألة القبرصية باعتبارها مسألة غزو واحتلال . ويبين هذا النهج بوضوح مدى بعد الجانب القبرصي اليوناني عن أي حل تفاوضي . وليس بوسعنا أن نأمل في إيجاد العلاج الصحيح بإعطاء تشخيص خاطئ عن طبيعة المرض .

إن الجانب القبرصي التركي يرفض جميع المزاعم القائلة بأن المسألة القبرصية مشكلة غزو واحتلال . فالهدف من هذه المزاعم هو تشويه القضية القبرصية بوصفها مسألة بين تركيا والقبارصة اليونان . فهذا النهج ، الذي يتجاهل تجاهلا تاما وجود القبارصة الأتراك بوصفهم طرفا متساويا ، لا يتماشى مع الواقع ، ولن يؤدي على الإطلاق إلى تسوية عادلة ودائمة .

وبالمثل ، لا يسعنا أن نقبل أي ادعاء أو حتى أي إيماءة بأن القبارصة اليونان لهم ، تحت ستار جمهورية قبرص ، سيادة علينا أو على قبرص بأكملها . فهذه المزاعم ليس لها أي أساس من الناحية الواقعية أو القانونية أو الأخلاقية . ونحن لا نزعم بأن لنا سيادة على القبارصة اليونان أو على قبرص بأكملها . وعليهم ألا يكون لهم مطلب بالسيادة علينا أو على الجزيرة بأكملها كيما نتمكن ، بوصفنا متساويين ، من إقامة شراكة ، تكون اتحادا مؤلفا من طائفتين ومنطقتين .

ويذكر أنه عندما أنشئت جمهورية قبرص المستقلة في عام ١٩٦٠ ، أعطيت السيادة لكلتا الطائفتين ، لا لواحدة منهما . وعندما طردنا من تلك الجمهورية بقوة السلاح بعد ثلاث سنوات فقط ، لم نتنازل عن حقوقنا وعن حصتنا المتساوية في السيادة عن طريق

عدم رضوخنا للقبارصة اليونان . إنما لا نزال نملك جميع الحقوق والمزايا المنبثقة عن تسوية عام ١٩٦٠ ، بما في ذلك السيادة ، بغض دفاعنا الناجح ضد محاولة السيطرة . ولذلك ، مما لا ينطوي على الواقعية أو الإنصاف أن يقال للقبارصة الاتراك إن هذا الحق ، بعد تجربة السنوات الـ ٢٨ الماضية ، لم يعد منطبقاً عليهم . إن للقبارصة الاتراك الحق في أن يكونوا سادة على شؤونهم ومصيرهم بقدر ما للقبارصة اليونان الحق في أن يفعلوا ذلك . فهذا هو نتيجة المساواة السياسية للطائفتين ، التي أكدها مجلس الأمن ، والتي تمثل إحدى الخصائص الأساسية لأي حل فيدرالي .

لم تتوصل المحادثات بشأن قبرص إلى نتيجة نهائية ، لأن الجانب القبرصي اليوناني واصل ، في جملة أمور ، رفض الاعتراف بالمساواة السياسية للقبارصة الاتراك . فقبل ستة أشهر فقط ، أي في حزيران/يونيه ، استمعنا بذهول إلى كلام الممثل القبرصي اليوناني ينكر هذا المبدأ الأساسي في هذه القاعة بالذات . ولم ينبع ذهولنا من حقيقة أننا لم نكن نعرف الموقف السلبي للجانب القبرصي اليوناني إزاء المساواة السياسية ، ولكن بسبب نكران هذا المبدأ في هذا المحفل بالذات بهذه الطريقة الصارخة . وعلى سبيل التذكير ، سأقرأ عليكم المحضر الحرفي . لقد قال السيد مافروماتيس :

"المساواة إنما تتعلق بعملية المفاوضات المتمثلة بالمحادثات بين الطائفتين ، لأنه لا يمكن المساواة بين بلد وطائفة - وليس هناك شك في هذا - في أي مكان يحدث هذا . " (S/PV.2992 ، ص ٢٨)

وحيث أن الجانب القبرصي التركي لا يتمتع بحق الرد في مجلس الأمن ، فلم يكن بإمكانه الرد على ذلك البيان في حينه . ولكنني لا أعتقد أنه يتعين علي أن أرد عليه حتى الآن ، لأنني أعتقد أن المجلس قدم منذ ذلك الحين الرد المناسب على ذلك البيان غير البناء والاستفزازي بتأكيد على المساواة السياسية للطائفتين .

إن الممثل القبرصي اليوناني ، الذي يجلس الآن هنا مدعياً بأنه يمثل قبرص بأكملها ، كان يمثل ، قبل فترة وجيزة ، الجانب القبرصي اليوناني في المحادثات بين

الطائفتين حاملا للقب الرسمي لقب المفاوض القبرصي اليوناني . ونحن نعتقد أن هذا التناقض في موقفه واضح تماما : فكيف يمكنه الادعاء بأنه يمثل الطرفين في قبرص ، هنا أو في أي مكان آخر ، في حين أنه يمثل في الواقع أحد طرفي النزاع في المفاوضات ؟ وأن تجربة السنوات الـ ٢٨ الماضية تبين بوضوح أنه مادام هذا التناقض الأساسي مستمرا ، فليس من المرجح أن يقبل الجانب القبرصي اليوناني أية صيغة لاقتسام السلطة مع القبارصة الاتراك على أساس المساواة .

لقد برهن الجانب القبرصي التركي بما فيه الكفاية على رغبته في إيجاد حل عادل ودائم ، بقبوله قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) بجميع جوانبه . ونحن نعتقد أن هذا القرار أتاح ، ولا يزال يتيح ، فرصة فريدة لتحقيق تقدم نحو إيجاد تسوية عن طريق المفاوضات .

ولا يسعنا إلا أن نعتبر قرار مجلس الأمن اللاحق ، أي القرار ٧١٦ (١٩٩١) ، تأكيدا للقرار ٦٤٩ (١٩٩١) . وحيث أن آراء الجانب القبرصي التركي في القرار ٧١٦ (١٩٩١) قد أعرب عنها على أعلى مستوى - من جانب الرئيس رؤوف دنكتاش - فإنني سأمتنع عن تكرار هذه الآراء . ولكن لا شك في أن المجلس لاحظ مدى استعجال الجانب القبرصي اليوناني وتلفه لاستغلال ذلك القرار ، إلى درجة محاولة إضافة كلمات إلى نومه .

وهذا بالتأكيد لايفضي إلى استئناف المفاوضات لإيجاد حل عادل ودائم . وبالإضافة إلى ذلك ، نعتقد أن المحاولة المبدولة في التقرير ، الذي سبق هذا القرار ، لتوجيه اللوم إلى أحد الطرفين محاولة مظلة .

وعلى الرغم من ذلك ، لم يرفض الجانب القبرصي التركي عملية التفاوض . وإنما نعتقد أن الاجتماع المباشر بين قادة الطائفتين ، بهدف التغلب على الخلافات التي تعيق التقدم نحو إيجاد حل ، لا يزال أفضل سبيل لتحقيق تقدم .

وفي الوقت الذي تهب فيه رياح التوفيق عبر العالم وتصبح فيه الصراعات التي طال أمدها شيئا من الماضي ، يجري في قبرص شن حملة عدائية شريرة . وأن القائمين على هذه الحملة هم القبارصة اليونان ، والضحايا هم القبارصة الاتراك ، والاصابة هي

احتمالات إقامة علاقات ودية بين الطائفتين ، وهي تمثل الشرط المسبق لتسوية ممكنة ، ناجحة .

وفي مرات عديدة سابقة أعرب ممثلو شعبي ، الذين خاطبوا هذا المجلس ، عن السخط إزاء الحملة المتواصلة التي تشن ضد القبارصة الاتراك في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والرياضية داخل وخارج قبرص . ومن المؤسف أنه خلال الأشهر الستة الماضية لم تستمر هذه الأنشطة العدائية فحسب بل اتخذت أبعادا جديدة أيضا .

ومن الامثلة الصارخة على ذلك الحظر العاث الحكم الذي أصدرته مؤخرا محكمة قبرصية يونانية على قبطان دانمركي ، هو السيد أولي بندرسون ، بدفع غرامة ٣٠٠ جنيه قبرصي . ما هي جريمته ؟ جريمته أنه زار في الماضي ميناء فاماغوستا في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وفي قرية بايلا ، وهي القرية المختلطة الوحيدة الباقية ، الواقعة في المنطقة العازلة الواقعة تحت سيطرة الأمم المتحدة ، لا تزال الحالة متوترة بسبب التدابير التقييدية التي تفرضها الادارة القبرصية اليونانية على السكان . وقد اتضحت هذه الاعمال العدائية مرة أخرى عندما حاول السكان القبارصة الاتراك في القرية بناء مئذنة للمسجد القائم فيها . فحتى هذا النشاط الديني البحت أشار رد فعل عنيفاً لدى الجانب القبرصي اليوناني ، بتجاهل تام لمبدأ التسامح الديني .

وفي الوقت ذاته ، يعارض القبارصة اليونان تركيب أجهزة هاتفية في منازل سكان قرية بايلا من القبارصة الاتراك ، مما يحرم شعبنا من حرية الاتصال .

ومن التطورات التي قد تكون أكثر شؤماً أن الإدارة القبرصية اليونانية قد واصلت حملة إنفاق مبالغ طائلة من المال على هذا التكرس العسكري في الجنوب . وقد تضمن هذا حيازة أسلحة ذات تكنولوجيا متقدمة . وقد أبلغنا الأمين العام بتفاصيل حملة إعادة التسليح هذه ، بالإضافة إلى قلقنا إزاء هذا التطور المحفوف بالمخاطر . ومما يضيف إلى قلقنا في هذا الشأن البيانات العدائية الصادرة عن السلطات المدنية والعسكرية في الجنوب . وأحدث الأمثلة على ذلك الملاحظة التي أدلى بها الجنرال ماركوبولوس ، القائد السابق للحرس الوطني القبرصي اليوناني ، والتي قال فيها أن جيشه :

"كان مستعداً للقتال ، وأراد أن يقاتل وعرف كيف يقاتل" .

كما حث السلطات القبرصية اليونانية على الاستمرار في برنامج إعادة التسليح بحماس . ونأمل أن تستعرض البلدان التي تباع السلاح للقبارصة اليونانيين سياساتها في ضوء هذه الإعلانات الداعية إلى الحرب .

أود الآن أن أعقب بإيجاز على التقرير الحالي للأمين العام (S/23263 و Add.1) بخصوص عمليات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . إن الإشارات المتكررة في هذا التقرير إلى ما سمي "حكومة جمهورية قبرص" لا تتسق بتاتا مع الحقائق القانونية والسياسية في الجزيرة ، وهي غير مقبولة بالنسبة لطرفي . وعلاوة على ذلك ، فإن التقرير يحتوي على أوجه عدم دقة وملاحظات غير نزيهة أعتقد أنها تقلل من موضوعية التقرير .

وإذا انتقل الآن إلى مسألة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، أود أن أؤكد مرة أخرى أن القرار الذي اتخذته مجلس الأمن توا غير مقبول لدى الجانب القبرصي التركي للأسباب التي بيّناها في جلسات مجلس الأمن السابقة بشأن هذه المسألة . إن أي قرار يشير إلى الإدارة القبرصية اليونانية باعتبارها حكومة قبرص يعد غير مقبول لدى الجانب القبرصي التركي ، لأن مثل هذه القرارات تتجاهل الواقع القائم في قبرص وتحاول إلغاء مبدأ المساواة بين الجانبين .

إلى أن حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تميل إلى قبول وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أراضيها على نفس الأساس المذكور في حزيران/يونيه ١٩٩١ . وبالتالي فإن موقفنا ما زال يتمثل في أن مبدأ ونطاق وطرائق وإجراءات التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لن تستند إلا إلى القرارات التي تتخذها حكومتنا .

وفي هذا الصدد أود أن أوضح أن الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا تتماشى مع التغير الجذري في الظروف والأوضاع السائدة اليوم . وعلى ضوء الواقع الحالي في قبرص والنهج الجديد المُفَصَّح عنه في قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، نعتقد أن من الضروري إعادة تقييم ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وهذا لن يكون استجابة للظروف السائدة فحسب ، بل سيتماشى أيضا مع القرار بالتوصل إلى تسوية قائمة على المساواة بين الطرفين .

وقبل أن أختتم ملاحظاتي ، أغتنم هذه الفرصة لأشيد بهرجل الدولة البارز الذي فعل الكثير بصفية لإيجاد حل عادل ودائم لمسألة قبرص ، وللسلم العالمي عموما . وإنني بالطبع أعني معادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي تضمنت جهوده الجديرة بالثناء لإيجاد حل تفاوضي لمسألة قبرص بعثة المساعي الحميدة بصفته الأمين العام للأمم المتحدة وأيضا في السابق بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام في قبرص . وسيدكره شعبنا دوما بوصفه صانع سلم دؤوبا وصديقا جديرا بالتقدير . وباسم حكومتي وبالأصالة عن نفسي ، أود أن أعبر عن امتناننا له وتمنياتنا له بالصحة والسعادة والرفاه في المستقبل .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ الأمين العام المعين ، سعادة السيد بطرس بطرس غالي ، الذي ترحب حكومتي وشعبي بانتخابه عن جدارة لهذا المنصب . فهو شخص قريب منا ، ويعرف تماما منطقتنا من العالم ؛ وهذا بالنسبة لنا ميزة كبيرة . ونتمنى له النجاح في مهمته النبيلة المتمثلة في تعزيز السلم والوثام في العالم .

وأخيرا ، أود أن أعبر عن تقديرنا للجهود والاسهامات القيّمة للممثل الخاص للأمين العام في قبرص ، السيد أوسكار كاميليون ، والسيد غوستاف فيسل . كما أود أن أعبر عن تقديرنا لوكيل الأمين العام السيد مارك غولدينغ وقائد القوة اللواء كلايف مليز ، لما بذلاه من جهود دؤوبة في إدارة أعمال قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر السيد إرتوغ على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو ممثل تركيا ، وأعطيه الكلمة .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

من مصادر الارتياح البالغ لوفدي أن يراكم ، ممثل بلد تربطه بتركيا أفضل علاقات الصداقة وحسن الجوار ، تتراسون المجلس لهذا الشهر . إن خصالكم المعروفة تماما بوصفكم رجل دولة ودبلوماسيا محنكا متكفل اضطلاع مجلس الأمن على نحو فعال بمهامه العديدة خدمة للسلم والأمن الدوليين .

كما أود أن أشيد بالسفير مونتياو الممثل الدائم القدير لرومانيا ، على الحكمة والمهارة العظيمة اللتين أبداهما عندما كان يرأس المجلس أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

مرة أخرى بينخرط مجلس الأمن في ممارسته نصف السنوية المتمثلة في تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وأود أن أغتنم الفرصة لأعلم مجلس الأمن بموقف تركيا إزاء قبرص .

منذ أسبوعين تسلمت حكومة جديدة مقاليد الحكم في تركيا . وقام رئيس الوزراء الجديد ، السيد ديميريل ، بعرض برنامج حكومته أمام الجمعية الوطنية الكبرى ، وذكر ما يلي فيما يتصل بمسألة قبرص :

"إن مشكلة قبرص الآن في منتهى الشائنة والعشرين . وتأمل تركيا

بإخلاص في حل هذه المشكلة دون مزيد من الإبطاء ضمن أقصر وقت ممكن . وترى

حكومتنا أنه يمكن حل المشكلة القبرصية عن طريق الحوار البنّاء والمفيد بين الطائفتين اللتين تتمتعان بحقوق متساوية في الوجود وفي مستقبل الجزيرة .

"وترى حكومتنا أن أمن ورفاه الشعب القبرصي التركي ، في ظل الواقع وأحداث التاريخ المريرة ، لا يمكن كفالتها إلا بإقامة شراكة إتحادية من منطقتين وطائفتين على أساس المساواة السياسية للجانبين . وما بهرج الأمل يحدونا في إمكانية التوصل إلى هذا الحل عن طريق الحوار بين الطائفتين وبالوسائل السلمية . ولا يمكن التعجيل بهذه العملية السلمية عن طريق ممارسة الضغط الخارجي أو بتوسيع نطاق المشكلة . وضمن هذا الإطار ، ستبذل حكومتنا جميع جهودها للمساعدة والإسهام في حل هذه المشكلة ، وستؤيد أيما تأييد الجهود التي تبذلها الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في هذا الشأن . وسنواصل الإسهام في رفع مستوى رفاه الشعب القبرصي التركي وجهوده الإنمائية بالاستفادة من جميع مواردنا" .

وهذا الموقف يتمشى مع قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، ويؤيد مبدأ المفاوضات بين الجانبين القبرصيين كوسيلة لتحقيق حل مقبول بالتبادل . ونلاحظ بقلق الجهود المستمرة التي تبذلها زعامة القبارصة اليونانيين لتدويل المسألة ، على أمل أن يتمكن الأجانب من فرض تسوية تتناقض والمصالح الأساسية لأحد الجانبين في الاتحاد المستقبلي في قبرص . ولا بد من التأكيد ، عند الدخول في هذا النوع من الشراكة الودية ، أنه لا يمكن أن يوجد بديل للمحادثات النزيهة والمفيدة والمضمونية بين شريكي المستقبل ، التي تجري بروح المصالحة والاحترام المتبادل . ويمكن أن ييسر الأمين العام هذه الممارسة عن طريق بعثته للمساعي الحميدة . والاجتماع الرباعي الرفيع المستوى المتصور في الفقرة ٨ من منطوق القرار ٧١٦ (١٩٩١) يمكن أيضا أن يكون آلية قد تُسهل إيجاد حل مقبول بصورة متبادلة بين الجانبين ، ولكن لا ينبغي اعتبارها آلية لغرض حلول على أطراف تساورها هواجس جديدة .

لقد شهدنا في الأعوام الأخيرة العواقب المأساوية للعنف الطائفي في الشرق الأوسط ، ونشهد الآن تكرارا لهذه المأساة في عنف إثنى يستمر في أجزاء من شبه جزيرة البلقان . ويتعين علينا أن نتوخى الحذر من زرع بذور العنف الإثنى المستقبلي في قبرص التي خبرت في تاريخها القريب المؤسف نزاعا إثنيا . والضمان الوحيد في مواجهة هذا الخطر هو الحوار المباشر والاتفاق بين شعبي الجزيرة .

ولكن لا بد من القول أن الحوار لن يؤدي مطلقا إلى الاتفاق ما لم تتوفر رغبة صادقة من جانب الطرفين في التوصل إلى التوفيق . ومنذ دقائق استمعنا إلى السيد إرتوغ ، الذي يمثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في نيويورك ، وهو يذكر بعض الأمثلة على ممارسات القبارصة اليونان التي تضر بالقبارصة الأتراك اقتصاديا وسياسيا وبأي طريقة أخرى بمقدورهم اتباعها . وهذه الحوادث ليست حوادث منعزلة أو أنها ناجمة عن سلوك شاذ من جانب الموظفين المتحمسين . هذا جزء من حملة منتظمة لتقويض الاقتصاد وصناعة السياحة والتجارة الخارجية بل ووجود الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ذاتها . وهي حملة تُشهر على نطاق عالمي بهدف تحطيم الروح المعنوية للشعب القبرصي التركي .

لقد طُرحت مسألة قبرص على مجلس الأمن لأول مرة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، أي منذ ٢٨ عاما بالضبط وذلك عندما انقسمت جمهورية قبرص ذات الطائفتين إلى مكونيها العرقيين . ولن أدخل في تحليل سبب وكيفية تقسيم قبرص في تلك الأيام المشؤومة من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ . وسأمتنع عن توزيع اللوم لأن الحقائق معروفة . وكل الذي سأذكر به هو أن المجلس ظل حوالي ثلاثة عقود يبقي قضية تقسيم قبرص قيد نظره . وخلال كل هذه الأعوام أخذ المجلس يصدر قرارات تطالب بحل تطوّر تدريجيا فأصبح إتحادا ذا طائفتين وذا منطقتين يقوم على المساواة السياسية لشعبي قبرص . أليس من الملائم طرح سؤال عما إذا كانت الحملة القبرصية اليونانية التي لا تهدأ والخاصة بإرهاب القبارصة الأتراك ستؤدي إلى إقامة ذلك الاتحاد ؟ إن القبارصة اليونانيين لديهم العادة المملة المتمثلة في انتقاء قرارات مجلس الأمن التي صدرت في السبعينات والمطالبة الكاذبة بمراجعتها الدقيقة . ألم يحن لهم الوقت لإعادة دراسة مواقفهم إزاء شركائهم المستقبليين ؟ إنهم ما لم يتخلوا عن سياسة المواجهة ويتخذوا سياسة تصالح سيظلون ينتهكون القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في التسعينات بجعل وحدة قبرص مستحيلة .

إن حكومة بلادي لا يمكنها قبول الإشارة إلى "حكومة قبرص" في القرار الذي اتخذته المجلس توا . إن المجلس يعرف أساس موقفنا ولن أكرر ذكره . ومع هذا ، فإن حكومة بلادي ليست لديها معارضة لمد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى .

قبل أن أختتم بياني ، أود أن أعرب عن امتنان حكومة بلادي للجهود الدؤوبة التي بذلها الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار في اضطلاع بهمة المساعي الحميدة . إن جهوده الصبورة ومهاراته البارزة مصحوبة بمعرفته التامة بتاريخ مسألة قبرص ، مكنت أميننا العام من القيام بأكثر الأدوار فائدة في تسهيل عملية التفاوض . وفي الوقت الذي نودعه فيه في ختام مدة خدمته أميننا عاما ، أود القول أن تركيا لن تنسى جهوده في خدمة الأمم المتحدة .

(السيد اكسين ، تركيا)

وتامما كما قدمت حكومة بلادي تأييدها الحار دائما إلى السيد دي كوبيار في اطلاقه بمهمة المساعي الحميدة في قبرص ، متواصل تقديم نفس التأييد إلى خلفه السيد بطرس غالي . ونحن نأمل مخلصين أن يتمكن الامين العام الجديد من البناء على الاسس التي ارساها سلفه حتى تقوم مشاركة جديدة بين شعبي قبرص بعد حوالي ثلاثة عقود من الصراع .

اخيرا ، أود أن أعرب عن التقدير للسيد أوسكار كاميليون الممثل الخاص للامين العام في قبرص وللسيد فيمل لخدماتهما في تأييد مهمة الامين العام للمساعي الحميدة . وأود أيضا أن أعرب عن التقدير للرجال والنساء أعضاء قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ولقائدهم اللواء ميلنر لخدماتهم المتفانية للأمم المتحدة . لقد قال ممثل القبارصة اليونانيين عندما أدلى ببيانه أشياء من الواضح أنها بحاجة إلى أن تدحض لأنها لا تمت إلى الحقيقة بملة . وتلك الادعاءات طرحت في مناسبات سابقة ودحضت أيضا ، ولن أضيع وقت المجلس في دحضها مرة أخرى .

وإذا ما شعر نظيره ، السيد إرتوغ ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بالحاجة إلى إبلاغ المجلس بموقف حكومته بشأن هذه النقط ، فإنني متأكد من أنه سيُفعل هذا كتابة في وقت لاحق .

كرر زميلي من اليونان أيضا بعض الادعاءات التي سبق طرحها من قبل في مجلس الامن ورُد عليها في تلك المناسبات . ولن أطيل هذه المناقشة بتكرار ما قيل من قبل ، إنني سأذكر فقط ببياناتنا السابقة بشأن الموضوع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات

الرفيقة التي وجهها إليّ وإلى بلادي .

أعطي الكلمة لممثل قبرص .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن طريقتكم

في إعطائي الكلمة ، سيدي الرئيس ، هي الرد على ممثل البلد الذي يحتل بلادي . إذا كان ممثل تركيا يود أن يُصر في عزلة كاملة على الطريقة التي يخاطب بها ممثل دولة

طرف أخرى ، فإنني أعتقد أنه ينبغي له أن يبدأ مبادرة بإعادة كتابة الميثاق .
وسيكون هذا أشرف شيء يفعله بدلا من مواصلة هذا الموقف في عزلة تامة لا تناسب أي شخص
يجيء إلى هذه القاعة .

هناك شيء آخر أود أن أتناوله . لقد سمعنا شيئا من المتكلم السابق بشأن
انتقاء قرارات السبعينات وأخشى أننا لسنا الذين ننتقيها . إن أعضاء المجلس هم
الذين يذكرون بهذه القرارات اليوم . ولذلك فإننا نشاطر الاقتراء علينا ، وهذا
يجعل العبء الملقى عليّ أخف بكثير .

واسمحوا لي بأن أذكر ممثلي تركيا بشيء آخر . إنهم لم يذكروا القرار ٧١٦
(١٩٩١) وأود أن أخبرهم ، وهم يعرفون هذا ، بأن قرارات مجلس الأمن ليست انتقائية ،
حيث يمكنهم أن يختاروا منها ما يفتح الشهية أو الطبق الرئيسي ، وإلى أن يتعلموا
أن عليهم أن يحترموا كل هذه القرارات ، لا أتوقع أن نحرز أي تقدم . وأشير بشكل خاص
إلى القرار ٧١٦ (١٩٩١) الذي هو أكثر من ضروري . وذلك على نحو ما شرحت بالفعل
تفصيلا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطى الكلمة لممثل اليونان .

السيد إكسارشوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه

الساعة المتأخرة ، لا أريد أن أقتطع من وقت المجلس الثمين . ولن أتناول إلا نقطتين
أشارهما الممثل التركي .

لقد أشار في بيانه إلى القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) بأنه الوسيلة الوحيدة لحل
المشكلة . وأعتقد أنه من المفيد التذكير بأن ذلك القرار اتخذ بناء على طلب الأمين
العام إلى مجلس الأمن في أعقاب المأزق الذي أحدثه السيد دنكتاش في شهر شباط/فبراير
١٩٩٠ بطلبه بالاعتراف بشعبين في جمهورية قبرص وحق تقرير مصير مستقل لطائفة
القبارصة الاتراك . وأقول هذا لأن القرار الأخير ٧١٦ (١٩٩١) ، على أي حال ، لا يقدم
شيئا آخر . إنه يؤكد مجددا القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، وفي الواقع يكمله ويفسره ، وأعتقد
أن هذين القرارين ينبغي تطبيقهما كليهما .

كانت النقطة الثانية التي أشارها ممثل تركيا إشارته إلى المساواة السياسية . ولهذا اسمحوا لي بأن أذكره بأن قرار مجلس الأمن ٧١٦ (١٩٩١) يتضمن تحديد الأمين العام للمساواة السياسية التي تمارس في إطار دولة جديدة اتحادية لقبرص كما أوضح في تقريره المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ . في ذلك التقرير حدد الأمين العام أن المساواة السياسية لا تعني المشاركة العددية المتساوية في جميع الأجهزة الاتحادية ، ولكن أن تتبع بطرق مختلفة ، بما في ذلك المساواة والسلطات والوظائف المتطابقة للدولتين الاتحاديتين ، والموافقة على الدستور والرقابة على القوات التي تعد لها كلتا الطائفتين وفقا للدستور ، والمشاركة الفعالة في جميع القرارات والأجهزة الخاصة بالحكومة الاتحادية ، وضمانات لكفالة حماية كلتا الطائفتين ضد القرارات الحكومية التي يحتمل أن تلحق ضررا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ليس هناك متكلمون آخرون .

وبهذا اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠